

مجلس الأمن



Distr.: General  
29 October 2021  
Arabic  
Original: English

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي أيرلندا  
والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود أيرلندا والمكسيك، بوصفهما الرئيسيين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعنى بالمرأة  
والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة  
لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في هايتي (انظر المرفق).  
ونرجو ممتتنين تعميم هذه الرسالة ومرافقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون  
الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) خوان رامون دي لا فوينتي راميريز  
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد  
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

081121 041121 21-15773 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي أيرلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز الاجتماع الذي عُقد بشأن هايتي في 29 أيلول/سبتمبر 2021

في 29 أيلول/سبتمبر 2021، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في هايتي. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين لا ليم، برفقة ممثلي عن فريق الأمم المتحدة القطري. واختتم الاجتماع باستعراض عام للوصيات الرئيسية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة لمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

### أسئلة أعضاء مجلس الأمن

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن الاعتبارات الجنسانية في الاتفاق السياسي الأخير؛ والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في مجال السياسة والخطوات المتخذة لدعم المرشحات؛ والعنف ضد المدافعتين عن حقوق الإنسان؛ وخطط اعتماد خطة عمل وطنية بشأن قرار المجلس 1325 (2000)؛ والعناصر الجنسانية في برامج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتواصل البعثة مع المنظمات النسائية؛ وقانون العقوبات الجديد في هايتي؛ وإمكانية لجوء النساء إلى القضاء والخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنسي والجنساني؛ وارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة للنساء؛ وارتكاب حفظة سلام للاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والأثار الجنسانية للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والدروس المستفادة من زلزال عام 2010؛ وقيادة المرأة في مجالات الجهود الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على تحمل تغير المناخ والانتعاش؛ وإمكانية حصول المرأة على منتجات العناية الصحية خلال فترة الطمث أثناء حالات الطوارئ؛ والإجراءات التي تستهدف المهاجرات؛ والفجوات بين الجنسين في حملة التطعيم في هايتي؛ ومشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي؛ وإمكانية حصول المنظمات النسائية على التمويل؛ وميزانية وزارة شؤون المرأة وحقوقها.

### النقط الرئيسية التي أثيرت خلال الاجتماع

- إن المرأة مهمشة للغاية في السياسة والحياة العامة. وتمثل المرأة في البرلمان الهايتي الأخير كان من بين أدنى المعدلات في العالم، حيث بلغ أقل من 3 في المائة من البرلمانيين المنتخبين. والعنف متقدٍ ضد المرأة في مجال السياسة، بما في ذلك خلال الانتخابات، وغالباً ما تتعرض القيادات للتهديدات وحملات التشهير. ويحد المناخ السياسي العنف وكراهية النساء السائدة داخل الأحزاب السياسية من مشاركة المرأة في الشؤون العامة وتمويل الحملات الانتخابية للمرشحات.

- يعمل مشروع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من صندوق بناء السلام، على بناء القدرات في المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية الهايتية والجماعات النسائية بهدف منع النزاعات وأعمال العنف الانتخابية والتوسط فيها وإدارتها. ويدعم من حكومة

كندا، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على بناء قدرات ما يصل إلى 80 مرشحة محتملة في الانتخابات المقبلة.

شدد المنتدى الوطني للمرأة الهايتي من أجل السلام والمنتدى الوطني المعنى بالمرأة والسلام والمشاركة السياسية على أهمية وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتمثل إحدى أهم أولويات هذين المنتديين في ضرورة تعزيز قدرة الدولة على كفالة الأمن والتصدى لجميع أنواع العنف المرتكب ضد النساء.

هناك استعداد سياسي لتعزيز مشاركة المرأة، وفي اتفاق الحكم المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2021، يكرر رئيس الوزراء التأكيد على شرط تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للمرأة في جميع المؤسسات. غير أن مشروع الدستور الحالي لا يتناول المسائل الجنسانية على نحو كافٍ. والمحكمة العليا المعينة حديثاً لا تشمل النساء.

يشكل العنف الانتهازي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عنف العصابات، تهديداً مستمراً. وستتعاني امرأة واحدة من كل ثلث نساء في هايتي على مدى حياتها من العنف، وستتعرض 12 في المائة على الأقل من الفتيات دون سن الثامنة عشرة للاغتصاب. وعلاوة على ذلك، أبلغت المرافق الصحية في البلد في الإثنى عشر شهراً الماضية عن 990 حالة عنف جنسي، تتعلق 26 في المائة منها بأطفال. وهناك اختلاف كبير بين عدد حالات الاغتصاب المسجلة من جانب الشرطة وعدد حالات العنف الجنسي المسجلة من جانب مقدمي الخدمات. ومن أسباب هذا التباين انعدام الثقة في النظام القضائي، والترتيبات غير الرسمية بين الجاني والضحية. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الدعم للحكومة في وضع استراتيجية لمكافحة العصابات، كما قدمت مبادرة تسليم الضوء المساعدة لأكثر من 6 000 امرأة وفتاة من الناجيات من العنف. وفي حين حذرت زيادة في تمويل الخدمات المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني وصحة المرأة، فإن هذا المجال لا يزال يعاني من نقص التمويل، ولا تزال الفجوة في الخدمات في المناطق الريفية كبيرة. وتشكل النساء نسبة 10,7 في المائة فقط من ضباط الشرطة.

تقدم الأمم المتحدة، بدعم من صندوق استثماري مخصص، المساعدة إلى 31 صحيحة و 37 طفلاً ولدوا نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة سلام سابقين من 17 دولة عضواً مختلفاً. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بإذكاء الوعي داخل المجتمعات المحلية. وتحث الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل للناجيات وأطفالهن لحل المطالبات العالقة المتصلة بإثبات الأبوة ونفقة الأبناء. ويبلغ معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة بالنسبة للنساء 90 في المائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وتتقى حالياً 60 في المائة من النساء المحتجزات لفترات مطولة قبل المحاكمة مساعدة قانونية من خلال منظمات محلية يدعمها صندوق بناء السلام. وقد عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تدريب موظفي السجون على قواعد بانكوك، وهي تقوم بتوسيعية النساء المحتجزات بحقوقهن.

دعت الممثلة الخاصة للأمين العام المانحين إلى الاستجابة للنداء الإنساني العاجل الذي وجّه في آب/أغسطس للحصول على مبلغ 187,3 مليون دولار. وتشمل الدروس المستفادة من زلزال عام 2010 أهمية دعم الاقتصاد الوطني، والعمل عن كثب مع المجتمع المدني، وتولي مقاليد

الأمور على الصعيد الوطني، والتسيق. ويجب تعزيز السلطات المحلية والوطنية، من قبيل وزارة شؤون المرأة وحقوقها.

وفقاً لتحليل جنساني سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعاونية الاغاثة الأمريكية في كل مكان (منظمة كير)، فإن النساء والفتيات هن الأكثر تضرراً من بين الناجين من الزلزال الذي وقع في آب/أغسطس 2021 والبالغ عددهم 800 000، وهن معرضات لمستويات أعلى من العنف العائلي بسبب العيش في أماكن مفتوحة، ولدرجة أكبر من فقدان الإيرادات، ولمستوى أعلى من مخاطر اتباع استراتيجيات تكيف سلبية.

وفقاً للتقدير السريع للصحة الإنجابية والعنف الجنسي الذي أجري بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان، من المتوقع أن تلد 22 امرأة في منطقة الزلزال، وستصاب 4 000 منهن بمضاعفات. وبعد وقوع الزلزال، لم يعد أكثر من 50 في المائة من الأماكن الآمنة القائمة آمناً، مما يستلزم إنشاء مساحات متنقلة للناجين. وتتنسّم هايتي بأنها البلد ذو المعدل الأعلى لوفيات الأئمة في نصف الكرة الغربي، حيث يموت ما متوسطه ثلث نساء يومياً لأسباب تتعلق بالولادة.

دُمر أو تضرر ما يزيد على 900 مدرسة بسبب الزلزال. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وغيرها من الوكالات وزارة التعليم من خلال حزمة متكاملة، تشمل منع التسرب من المدارس وإساءة معاملة الفتيات.

أصدرت اليونيسف بياناً في 23 أيلول/سبتمبر 2021 بشأن أزمة المهاجرين حتى في السلطات على الامتناع عن أي استخدام للقوة على الحدود، والحفاظ على تماسك الأسر، وتقدير احتياجات المهاجرين المتعلقة بالحماية بشكل سليم قبل اتخاذ أي قرار بشأن عودتهم. وتشير تقديراتها الأولية إلى أن ثلثي المهاجرين العائدين هم من النساء والأطفال. وتتوفر اليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة الحماية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال القادمين من المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى في مطاراتهن وفي ميناء كاب هايسيان.

قدم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الدعم إلى 28 منظمة لحقوق المرأة في هايتي في تفاصيل برامج تتراوح بين مساعدة المشردات داخلياً المتضررات من عنف العصابات والوصول إلى النساء من نوات الإعاقة المتضررات من العنف الجنسي. ووافق الصندوق على تخصيص مبلغ جديد سيسفر عن إطلاق دعوة جديدة لتقديم مقتراحات من أجل دعم المنظمات النسائية في استجابتها للزلزال.

لا تزال مستويات الفقر المرتفعة وانعدام الأمن ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك تعليم الفتيات، تؤثر بشدة على رفاه المرأة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من ذلك، تؤدي النساء دوراً رئيسياً في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي. وهن يشكلن 48 في المائة من السكان الفاعلين اقتصادياً و 82 في المائة من قطاع الأعمال التجارية. وقطاع الملابس، الذي يمثل 90 في المائة من صادرات البلد من الصناعات التحويلية والذي تشكل النساء فيه 70 في المائة من القوة العاملة، كان الأشد تضرراً من التداعيات الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتمثل النساء أيضاً حصة غير متناسبة من الاقتصاد غير الرسمي الذي يركز على زراعة الكفاف والأسواق المفتوحة والمطابخ المجتمعية، التي ازداد فيها أيضاً معدل البطالة بين النساء. وتقديم مبادرة للبنك الدولي بقيمة 75 مليون دولار دعماً فورياً للأسر المعيشية الفقيرة

والضعف من خلال التحويلات النقدية المنتظمة والتدابير الرامية إلى تحسين الصحة والتغذية والحصول على التمويل، وتعمل على بناء قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تحسين إدارة وتنظيم برامج الحماية الاجتماعية. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للنساء الريفيات في الجنوب المتضررات من الزلزال من خلال برنامج تمكين اقتصادي تموله حكومة الترويج. حتى 31 آب/أغسطس 2021، كانت النساء يشكلن نسبة 38,1 في المائة من الموظفين عموماً، و 39,4 في المائة من الموظفين الوظيفيين، و 34,1 في المائة من الموظفين الدوليين، و 33 في المائة من الأفراد النظاميين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ومن بين 21 كياناً تابعاً للأمم المتحدة في هايتي، هناك كيانان فقط بقيادة امرأة. وشجع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية الدول الأعضاء على الضغط في مجالس وكالات الأمم المتحدة من أجل تمثيل أقوى للمرأة في المناصب القيادية في الأمم المتحدة.

### التصنيفات

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية<sup>(1)</sup>:

- (أ) في ضوء المفاوضات المقبلة بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ينبغي لمجلس الأمن أن يُبقي على جميع الإشارات الحالية إلى مسألة المرأة والسلام والأمن، الواردة في فقرات الديباجة والمنطق من القرارات 2476 (2019) و 2547 (2020)، وينبغي أن ينظر في إضافة ما يلي:
- ‘1’ يدعو إلى المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات العملية المفضية إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعم حكومة هايتي في تعزيز مشاركة المرأة في هذه العملية بوصفها ناخية ومرشحة ومديرة؛
  - ‘2’ يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي العمل مع وكالات الأمم المتحدة من أجل دعم منظمات المجتمع المدني النسائية وإشراكها والتشاور معها بكل أطيافها وعلى جميع المستويات وفي جميع مجالات عملها؛
  - ‘3’ يدعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين إلى دعم حكومة هايتي في وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن؛
  - ‘4’ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى توفير التمويل للصندوق الاستثنائي لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ويرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من أجل التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحسين الدعم المقدم للناجيات؛ ويدعو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى محااسبة مرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتيسير حل دعاوى إثبات الأبوة ونفقة الأبناء.

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات من المشاركين من الأمم المتحدة في هذا الاجتماع أو اقتراحات مستمدّة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدّتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، وليس توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

(ب) علاوة على ذلك، ينبغي للرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي وأعضاء المجلس الآخرين أن يقوموا بما يلي

- 1' الحث على أن تستند جميع الجهود الإنسانية المبذولة استجابة للزلزال إلى تحليل جنساني، وأن تكون مراعية للمنظور الجنسي، وأن تعمم أنشطة الحماية في جميع القطاعات، وأن تدعم حكومة هايتي في تعزيزها لقدرات مؤسسات الدولة في هذا الصدد؛
- 2' الحث على إشراك المنظمات النسائية في آليات تسيير الاستجابة للحالات الإنسانية ومخاطر الكوارث على المستويين الوطني والم المحلي وعلى مستوى المقاطعات، ودعم الاستثمارات في قدرات المنظمات النسائية ومواردها في مجال منع الكوارث والتصدي لها؛
- 3' تقديم الدعم المالي المباشر لمبادرات بناء السلام المحلية التي تقودها نساء، بسبل منها التمويل الطويل الأجل والمرن لمنظمات المجتمع المدني، ودعم بناء التحالفات بين الشبكات النسائية، وحشد النساء ك وسيطات للسلام على مستوى المجتمع المحلي؛
- 4' تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها، بما في ذلك إمكانية الحصول على التمويل وغير ذلك من الفرص لإعادة بناء سبل عيشها؛
- 5' مواصلة دعم قدرة الدولة على التصدي لجميع أنواع العنف ضد النساء والفتيات؛
- 6' يمكن لأعضاء المجلس وغيرهم من الشركاء الدوليين، في الفترة التي تسبق الانتخابات المؤجلة، زيادة الاستثمار في القيادة السياسية للمرأة من خلال بناء قدرات القيادات النسائية، ومنع العنف الانتخابي ضد المرأة، والقيام بحملة وطنية لتعزيز القيادة السياسية للمرأة.

وتوجه الرئيسان المشاركان بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ولجميع المشاركين، وأعربا عن التزاماهما بمتابعة المسائل الهامة التي أثيرت خلال هذا الاجتماع.